

تقييم الإدارة للرقابة الداخلية على التقارير المالية

عام

إن مجلس إدارة شركة قطر للتأمين ش.م.ع.ق مسؤول عن وضع ضوابط ملائمة للرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) والمحافظة عليها حسب متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر"). وقد تم تصميم إجراءاتنا الخاصة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية لتتوفر تأكيد معقول بشأن كفاءة التقارير المالية وعملية إعداد البيانات المالية للشركة لأغراض تقديم التقارير لجهات خارجية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتشمل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية أيضاً ضوابط وإجراءات الإفصاح المصممة لحيلولة دون إصدار بيانات فيها أخطاء.

لقد تم الحصول على الاستثناء من هيئة قطر للأسواق المالية بتاريخ 14 يناير 2020 (مرجع الوثيقة 2022010071) بأن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) الخاص بالشركة لم يتضمن وصف العمليات وتقييم الضوابط الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية. الرقابة على التقارير المالية للشركات التابعة. ونتيجة لذلك، فإن تقييماتنا تستبعد الشركات التابعة للشركة كما في 31 ديسمبر 2023

مخاطر التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية للتقارير المالية في إما أن تكون البيانات المالية غير معروضة بعدالة نظراً لوجود أخطاء غير متعمرة أو متعمدة فيها أو إلا يتم نشرها في الوقت المحدد. ينشأ غياب العرض العادل عندما تحتوي حسابات بيان مالي واحد أو أكثر أو افصالات على أخطاء (أو حالات حذف) جوهريه. وتعتبر الأخطاء الواردة في البيانات المالية جوهريه إذا كان من المحتمل أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعه، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس البيانات.

وللحذر من مخاطر التقارير المالية، قامت الشركة بإنشاء نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) بهدف توفير ضمان معقول ولكن ليس مطلقاً ضد الأخطاء الجوهرية. لقد قمنا أيضاً بتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICOFR) الخاص بالشركة بناءً على المعايير المنصوص عليها في الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (2013) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة لجنة تريديواي (COSO). توصي اللجنة COSO بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم مدى كفاية نظام التحكم.

نتيجة لإنشاء نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، اعتمدت الإدارة أهداف البيانات المالية التالية:

- الوجود / الحدوث - الأصول والالتزامات موجودة وحدثت المعاملات؛
- الاكتمال - تم تسجيل جميع المعاملات وتم إدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية.
- التقييم / القياس - يتم تسجيل أصول والمطلوبات والمعاملات في التقارير المالية بالمعنى المناسب
- الحقوق والالتزامات والملكية - تم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل ملائم كأصول وخصوم.
- العرض والإفصاح - تصنيف التقارير المالية والإفصاح عنها وتقييمها في الوقت المناسب.

غير أنه لا يستطيع أي نظام للرقابة الداخلية، بما في ذلك الرقابة الداخلية على التقارير المالية، بغض النظر عن مدى تصميمه وتشغيله بشكل جيد، أن يوفر سوى تأكيداً معقولاً وليس مطلقاً على أن أهداف نظام الرقابة قد تتحقق. وعلى هذا النحو، قد لا تمنع ضوابط الإفصاح والإجراءات أو الأنظمة الخاصة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية جميع الأخطاء والاحتياط.

علاوة على ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام الرقابة حقيقة وجود قيود على المصادر، ويجب النظر في ضوابط الرقابة بالتناسب مع تكاليفها.

تنظيم نظام الرقابة الداخلية

الوظائف المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم استخدام الضوابط المصممة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل جميع وحدات الأعمال ووظائف البيانات التحتية مع مراجعة موثوقة للدفاتر والسجلات التي تستند إليها البيانات المالية. نتيجةً لذلك، فإن عملية الرقابة الداخلية على التقارير المالية تجمع موظفين من وحدات متعددة داخل المؤسسة.

ضوابط تقليل مخاطر أخطاء التقارير المالية

يشتمل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية على عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى تقليل مخاطر الأخطاء في البيانات المالية. وتكون هذه الضوابط مدمجة في عمليات التشغيل وهي تتضمن:

- العمليات المتواصلة والدائمة في طبيعتها كعملية الإشراف من خلال السياسات والإجراءات المكتوبة أو فصل المهام.
- العمليات التي تتم على أساس دوري كتلك التي يتم إجراؤها كجزء من عملية إعداد البيانات السنوية.
- العمليات الوقائية أو الاستكشافية بطبعتها.

العمليات التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية بحد ذاتها. تشمل الضوابط ذات التأثير غير المباشر على البيانات المالية ضوابط على مستوى الوحدة وضوابط عامة خاصة بتكنولوجيا المعلومات كالدخول للأنظمة وضوابط الاستخدام، بينما قد تكون الضوابط ذات التأثير المباشر، على سبيل المثال، عملية مطابقة تدعم بشكل مباشر أحد بنود الميزانية العمومية.

ضوابط تحتوي على مكونات آلية و/ أو يدوية. الضوابط الآلية هي وظائف التحكم المضمنة في عمليات النظام مثل ضوابط الفصل بين المهام وعمليات الفحص البيني للتحقق من مدى اكتمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد كاعطاء الموافقة على المعاملات.

قياس فاعلية تصميم وتنفيذ بيئة الرقابة الداخلية

للسنة المالية 2023 قامت الشركة بإجراء تقييم رسمي لتصميم وتنفيذ وفاعلية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية بالأخذ بعين الاعتبار:

- مخاطر وجود أخطاء في بنود البيانات المالية، مع مراعاة عوامل أخرى مثل مدى أهمية وقابلية بند البيان المالي المعنى في إحداث خطأ.
- قابلية الضوابط المحددة للفشل، مع مراعاة عوامل أخرى مثل درجة التحول من النظام اليدوي إلى الآلي والتعقيد ومخاطر تجاوز الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى التقدير أو الحكم المطلوب.

تحدد هذه العوامل، في مجملها، طبيعة وتوقيت وحجم الأدلة التي تحتاجها الإدارة لتقييم ما إذا كان تصميم وتطبيق وفاعلية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية فعالاً أم غير فعال. ويتم استخراج الدليل نفسه من الإجراءات المتضمنة في المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات التي يتم تطبيقها خصيصاً لأغراض تقييم نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية. وتشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضاً عنصراً هاماً من عناصر التقييم نظراً لأن مثل هذه الأدلة إما قد تنبه الإدارة لوجود مشكلات رقابة إضافية أو قد تؤكّد النتائج.

وقد شمل التقييم تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط ضمن العمليات المختلفة بما في ذلك (إيرادات تأمين، ومصروف خدمات التأمين، وصافي الدخل/مصروف من عقود إعادة التأمين، التكلفة المتعلقة بالموظفين، والنقد و ما يعادله، والاستثمارات المالية، ودفتر الأستاذ العام والتقارير المالية، والتحكم على مستوى الكيان). نتيجة لتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية على التقارير المالية، لم تحدد الإدارة أي نقاط ضعف جوهريّة وخلصت إلى أن الرقابة الداخلية على التقارير المالية تم تصميّمها وتنفيذها وتشغيلها بشكل مناسب كما في 31 ديسمبر 2023.

سالم المناعي

الرئيس التنفيذي للمجموعة

